

## أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

## The Impact of Risks of Inflation on the Profitability of Jordanian Islamic Banks

جورج ناصر شواقفة<sup>1</sup><sup>1</sup> جامعة عمجلون الوطنية (الأردن)

تاريخ النشر: 2022/03/31

تاريخ القبول: 2021/10/29

تاريخ الاستلام: 2020/08/13

## ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي كدراسة استقصائية على البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة 2015-2019، باستخدام تحليل الانحدار الخطي والمتعدد وتحليل الارتباط واختبارات الدلالة. أجريت الدراسة على جميع البنوك الإسلامية الأردنية وعددها ثلاث بنوك (البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، والبنك الإسلامي العربي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي). لتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد مؤشر متوسط معدل التضخم كمتغير مستقل ومؤشر العائد على حقوق الملكية لقياس الربحية (ROE) كمتغير تابع، واعتماد مؤشر السيولة والرافعة المالية والقوة السوقية وحجم البنك كمتغيرات ضابطة. حيث تبنت الدراسة نموذج خطي لحساب الربحية اعتماداً على هذه المتغيرات. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر السيولة والرافعة المالية وحجم البنك. ولم يتم إثبات وجود أم عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر قوة السوق لاستبعاد هذا المؤشر من الدراسة لوجود ارتباط خطي متعدد كبير بين قوة السوق وحجم البنك. أوصلت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات أفضل لمواجهة تأثير التضخم للسماح بلرباح مستدامة وجذب المستثمرين ومنع تصفيتها وذلك من خلال خلق توازن بين مختلف المصادر النقدية للتقليل من المخاطر المختلفة خاصة مخاطر التضخم لزيادة ربحيتها وبالتالي الحفاظ على استثماراتها.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الربحية، العائد على حقوق الملكية (ROE)، البنوك الإسلامية الأردنية.

تصنيف JEL: G29؛ G21

## Abstract:

The study aimed to demonstrate the impact of inflation risks on the profitability of Jordanian Islamic banks. The study adopted the descriptive analytical approach and the standard approach as a survey on Jordanian Islamic banks during the period 2015-2019, using linear and multiple regression analysis, correlation analysis and significance tests. The study was conducted on all the three Jordanian Islamic banks: (Jordan Islamic Bank for Finance and Investment, Arab Islamic International Bank, and Safwa Islamic Bank).

To achieve the objective of the study, the average inflation rate index was adopted as an independent variable and the return on equity (ROE) index to measure profitability as a dependent variable, and the liquidity index, financial leverage, market strength, and bank size were adopted as control variables. The study adopted a linear model to calculate profitability depending on these variables.

The study concluded that there is an adverse statistical significance impact at the level of ( $\alpha \leq 0.05$ ) of the inflation rate on the profitability of Jordanian Islamic banks measured by the rate of return on equity (ROE), a positive statistical significance impact at the level of ( $\alpha \leq 0.05$ ) of Inflation rate based on the profitability of Jordanian Islamic banks, measured by the liquidity index, financial leverage, and bank size. The presence or absence of a statistically significant impact at the level of ( $\alpha \leq 0.05$ ) of the inflation rate on the profitability of Jordanian Islamic banks as measured by the market strength index has not been demonstrated and has been excluded from the study due to the existence of a large multiple linear correlation between market strength and the size of the bank.

The study recommended that there is a necessity of developing better strategies to confront the impact of inflation to allow sustainable profits, attract investors and prevent their liquidation, by creating a balance between the various monetary sources to reduce the various risks, especially the risks of inflation, to increase its profitability and thus, preserve its investments.

Key words: inflation, profitability, ROE, Jordanian Islamic banks.

Jel Classification Codes: G29؛ G21

### 1. المقدمة:

التضخم هو حالة اقتصادية طبيعية تحدث على مستوى العالم، وبالتالي من الضروري أخذ التضخم في الحسبان في التخطيط المالي لأي منظمة. دون النظر في التضخم، فإن ربحية الشركة مبالغ فيها عندما تستند تكلفة الاستهلاك والأسهم المستهلكة خلال العام على تكلفتها الأصلية وليس تكلفة الاستبدال. البنوك الإسلامية مبرجة للغاية بسبب الرسوم المفروضة على خدماتها للأفراد والشركات والمنظمات الأخرى وكذلك العوائد التي تجنيها من الأصول والأوراق المالية. البنوك الإسلامية كما هو الحال في البنوك التقليدية هي وسيط مالي، حيث زادت الاستثمارات والعائد على الأصول ربحيتها بشكل كبير خلال الماضي القريب. ومع ذلك، فقد تأثرت ربحية هذه البنوك بشكل كبير بمعدلات التضخم في السوق من خلال تذبذب مؤشر أسعار المستهلك. أن البلدان ذات أسواق الأسهم والأسواق المصرفية الصغيرة تعوى إلى ارتفاع معدل التضخم حيث تنخفض نسبة ائتمان القطاع الخاص فيما يتعلق بمبلغ القرض. لهذين المتغيرين في القطاع المصرفي علاقة عكسية (Rashid & Nishat, 2009). إن دراسة ربحية البنوك مهمة بسبب الدور الذي تلعبه في الاقتصاد. توفر البنوك تسهيلات ائتمانية وخدمات مصرفية، ومن خلال الوصول إلى قاعدة عملاء أعلى، فإنها تريد من حصتها في السوق، مما يؤثر بشكل عام على ربحيتها.

### مشكلة الدراسة:

للتضخم آثار إيجابية وسلبية على اقتصاد أي بلد، تشمل الآثار الإيجابية تخفيف عبء الديون والتخفيف من حالات إلakود الاقتصادي، بينما تشمل الآثار السلبية فقدان قيمة المال وعدم اليقين بشأن الاستثمارات والمدخرات ونقص السلع في السوق بسبب الاكتناز (Ball, 2008). تتأثر قرارات الاستثمار من قبل البنوك الإسلامية بتقدير معدل الربحية، وبما أن العديد من الاقتصاديات قد تأثرت بتقلبات معدل التضخم، فإن أداءها العام يتأثر بشكل عام. لذلك، استقرار معدل التضخم له تأثير على الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

### أهمية الدراسة:

قد تكون الدراسة مفيدة للبنك المركزي والبنوك الإسلامية والتجارية والمساهمين وسماسرة الأوراق المالية والمستثمرين وأي مستخدمين آخرين وتساعدهم في التنبؤ بمعدلات التضخم في الدولة وتأثيرها على ربحية البنوك بشكل خاص وعلى الربحية في السوق المالي الأردني بشكل عام. ستساعد هذه المعلومات والنائج والتوصيات المساهمين وأصحاب القرار على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة عند النظر في الاستثمارات في البنوك الإسلامية في الأردن.

### أهداف الدراسة وأسئلتها:

الهدف من هذا البحث هو قياس أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية من خلال تحليل معدل التضخم والربحية في البنوك الإسلامية وتحديد أثر معدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، ودراسة كيف تؤثر النتيجة على قرارات الاستثمار والإقراض في الأردن من خلال الإجابة على سؤال البحث الرئيسي التالي: ما هو أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية؟ وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو أثر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر السيولة؟
2. ما هو أثر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر المرافعة المالية؟
3. ما هو أثر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر القوة السوقية؟
4. ما هو أثر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر حجم البنك؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة وأهداف الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

$H_0$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

ومن هذه الفرضية الرئيسية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر السيولة عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر الرافعة المالية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

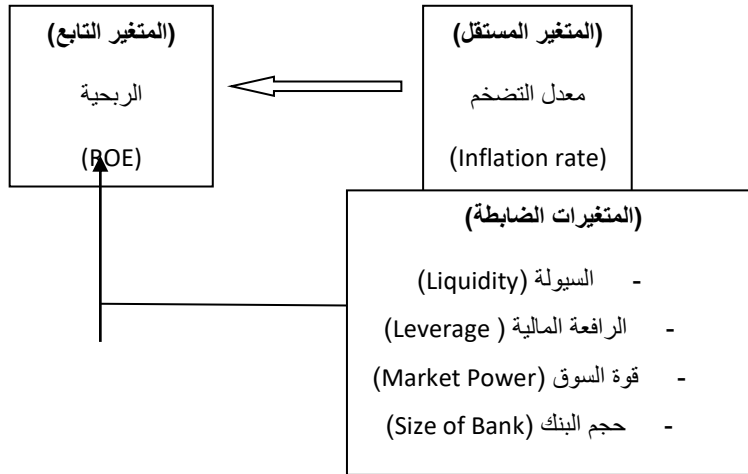
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر القوة السوقية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر حجم البنك عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

نموذج الدراسة:

يعرض النموذج العلاقة بين المتغيرات التي سيتم تحليلها. المتغير المستقل هو معدل التضخم الذي يتميز بتضخم سحب الطلب (Demand-pull Inflation) وتضخم دفع التكلفة (Cost-push Inflation).

ستقيس المتغيرات الضابطة وهي (السيولة والرافعة المالية والقوة السوقية وحجم البنك) الربحية وكيف تتأثر بمعدل التضخم في الاقتصاد. الربحية هي المتغير التابع الذي يعتمد على العائد على حقوق الملكية (Return On Equity (ROE)).



الشكل رقم (1): إنموذج الدراسة

## أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

تم استخدام تقنية الانحدار البسيط لتحليل البيانات، وذلك للتركيز على ارتباط المتغيرات التابعة والمستقلة. يحول الانحدار البسيط تحديد ما إذا كانت المتغيرات تتوقع متغير تابع معين على البيانات التي تم جمعها على أنها تم اختبارها من أجل الدقة والتماثل والاتساق والاكتمال.

طبقت الدراسة نموذج الانحدار التالي:

$$P = \alpha + \beta_{i1}INF + \beta_{i2}Liq + \beta_{i3}Lev + \beta_{i4}MP + \beta_{i5}SB + \varepsilon.$$

حيث أن:

P = الربحية (Profitability): وهو المؤشر الذي يعمل على قياس كفاءة البنك في استخدام وتمويل الأصول لتوليد الأرباح مقاسة بالعائد على حقوق الملكية (ROE)

$\alpha$  = فترة زمنية ثابتة

$\beta_i$  = معامل بيتا للمتغير i الذي يقيس التغيير في P للتغيير في i

INF = متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة قيد الدراسة (Average Inflation Rate): وهو مصطلح اقتصادي يعبر عن مقدار التغيير في أسعار سلع وخدمات معينة نحو الزيادة بشكل كبير خلال فترة زمنية معينة.

Liq = السيولة (Liquidity) مقاسة بنسبة السيولة: وهي قياس لفحص قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.

Lev = الرافعة المالية (Leverage) مقاسة بنسبة الدين: وهي نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول.

MP = قوة السوق (Market Power) مقاسة بنسبة الكثافة: وهي مجموع النسبة المئوية للحصة السوقية التي تحتفظ بها أكبر عدد محدد من البنوك.

SB = حجم البنك (Size of Bank) مقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

$\varepsilon$  = معامل الخطأ

### 2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

التضخم:

يعرف التضخم بأنه المعدل الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار سلة من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية الخاصة بالعملة (Investopedia, 2020)، ويعرفه (المصري، 2009) بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود، بعبارة أخرى غلاء الأسعار، ورخص النقود". كما عرفت (ديبونة، 2017) التضخم "هو الارتفاع في الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح".

ويعرف الباحث إجرائياً التضخم بأنه الارتفاع المستمر والعام للأسعار من خلال الزيادة المفرطة بعرض النقود المتداولة تزامناً مع انخفاض القدرة على الحصول على السلع والخدمات نتيجة لارتفاع الأسعار.

تعتبر ظاهرة التضخم عن انعكاس الاختلال في توازن القوى الاقتصادية، وقد تكون هذه القوى هيكلية أو غير هيكلية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي، وينتج التضخم، كأية ظاهرة اقتصادية أخرى، نتيجة تفاعل عدة عوامل البدء من تحديدها ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما، "فالتضخم يعبر عن الفجوة ما بين حجم كل من الطلب الكلي الفعلي وبين حجم العرض الكلي الفعلي من السلع

والمنتجات المعروضة عند مستوى معين من الاستخدام، بحيث تنعكس تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة" (الكروي، 2015) ومن أهم النظريات التي فسرت أسباب هذه الظاهرة:

1. نظرية تضخم الطلب وسحب التكلفة: والتي تسعى إلى تفسير سبب حدوث التضخم، ولماذا يختلف سعره وشرح التحويلات بين معدل التضخم والمتغيرات الأخرى مثل الربحية (Gillman، 2013). تستند نظريات تضخم الطلب وسحب التكلفة على تحديد السعر وهذا سيؤثر في النهاية على ربحية البنك. وتتسبب التحولات في العرض والطلب في حدوث اختلافات في مستويات الأسعار (Slawson، 2015).
2. نظرية تفضيل السيولة: حيث أن الأموال هي الأكثر سيولة من بين جميع الأصول يتم توزيعها بين أصحاب المصلحة، عندما تحتفظ الشركة بالمال، يكون للتقلبات في عرض النقود تأثير على الأرباح.
3. نظرية الإنتاجية الحدية: تعتبر أحد عوامل أسعار السوق للإنتاج، ويؤدي انخفاض معدل التضخم إلى ارتفاع الإنتاجية، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الأرباح (Comley، 2015).

### الربحية:

الهدف الرئيسي لأي منظمة أعمال هو تحقيق الربح (Profit). فالربح هو مقياس يعبر عن الفرق الإيجابي بين الإيرادات والنفقات للوصول إلى صافي الدخل، إلا أن رقم الدخل الصافي وحده ليس مفيداً جداً في تحديد كفاءة وأداء منظمات الأعمال ما لم يكن مرتبطاً ببعض الأرقام الأخرى مثل المبيعات، وتكلفة البضائع المباعة، ومصروفات التشغيل، ورأس المال المستثمر وما إلى ذلك. أما الربحية (Profitability) والتي تتكون من كلمتين (Profit and Ability) وهما الربح والقدرة، واللذان تشيران إلى قدرة المنشآت على تحقيق الأرباح. فتعرف الربحية بأنها عبرة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها (الموجودات وحقوق الملكية). (علي، 2014)

الربحية مفهوم نسبي بينما الربح هو دلالة مطلقة، على الرغم من ارتباطهما الوثيق ببعضهما البعض، إلا أن الربح والربحية هما مفهومان مختلفان، بعبارة أخرى، على الرغم من طبيعتهما العامة، إلا أن لكل منهما دور مميز في الأعمال. كمصطلح مطلق، لا علاقة للربح بمقارنة كفاءة منظمات الأعمال ولا يشير الربح المرتفع دائماً إلى الكفاءة التنظيمية السليمة بنفس الوقت لا تشير الربحية المنخفضة دائماً إلى ضعف تنظيمي. لذلك، يمكن القول أن الربح ليس المتغير الرئيسي الذي يمكن على أساسه مقارنة الكفاءة التشغيلية والكفاءة المالية للمنظمات. لقياس إنتاجية رأس المال المستخدم وقياس الكفاءة التشغيلية، وعليه يعتبر تحليل الربحية من أفضل التقنيات (الطويل، 2008).

أما مؤشرات الربحية في البنوك كما يعرفها (دبابش وآخرون، 2013) "بأنها النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له". إن مؤشر الربحية هو المقياس لسياسات إدارة الشركة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية والقرارات المتخذة بها، فهي تعكس الأداء الكلي للشركة، وتوحد الأثر لأغلب القرارات وإنها تفحص قدرة الشركة في توليد الأرباح من المبيعات والموجودات وحقوق الملكية =

ومن أهم المؤشرات لقياس الربحية وبالتالي قياس الأداء المالي للبنوك هي العائد على الودائع (ROD)، والعائد على الاستثمار (ROI)، والعائد على رأس المال المستخدم (ROCE)، والعائد على حقوق الملكية (ROE) وما إلى ذلك، ولكن الباحث استقر على العائد على حقوق الملكية (ROE) لتحديد ربحية البنوك الإسلامية الأردنية. وبالتالي، فإن نتائج هذه الدراسة تعتمد بالكامل على

العائد على حقوق الملكية كمقياس لربحية البنوك. كان ذلك بسبب سهولة وصول الباحث إلى هذه المعلومات مقلنة بالمعايير الأخرى لقياس الأداء المالي.

### مفهوم الربحية في المصارف الإسلامية

يشير مفهوم الربحية بشكل عام إلى قدرة المصرف على توليد الأرباح عن طريق استخدام برنامج الجودة الشاملة بكافة أبعادها، ويمكن تعريف الربحية من منظور آخر بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما المادية التي توظفها في الاستخدامات المتعددة ذات الأجلين الطويل والقصير من أجل تكوين ثروة (المطيري، 2011) =

أما مفهوم الربحية في المصرف الإسلامية فيمكن التعبير عنه باستخدام مؤشرات ومعايير مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد أو المصادر المالية، وتزويد إدرات المصارف الإسلامية بفرص الاستثمار والتمويل وتوظيف السيولة، وكذلك تأثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية ببعض العوامل الاقتصادية في القطاع المصرفي، وهيكل الصناعة المصرفية، والقدرات التنظيمية والإدارية لكل مصرف (سعيد، 2006) =

يعبر مقياس الربحية للمصرف الإسلامي عن قدرته في مواجهة مخاطر الأعمال والمخاطر المالية الناجمة عن استخدام وتفعيل صيغ التمويل والاستثمار فيه، كما يتطلب القياس المالي المتبع في المصرف الإسلامية إمعان النظر في بعدين أساسيين محوريين تنبثق عنهما رؤية ورسالة تلك المصرف، وهما: الربحية، والمخاطرة (الموسوي، 2009) =

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في الربحية للمصارف الإسلامية داخلياً وخارجياً، ومن بين تلك العوامل تذكر أربعاً من المجموعات التي تحوي تلك العوامل كما ذكرها (Akhtar, et al., 2011) وهي: العوامل المنظمة، مثل: حجم المصرف والتقنيات المستخدمة لديه، والعوامل البيئية، ومنها: القطاع الذي يعمل المصرف ضمن دائرته، ومستوى النشاط الاقتصادي والمنافسة داخل ذلك القطاع، وطبيعة الإدارة، حيث أوضحت التجارب أن المصرف التي يقوم عليها المالكون قد تفوقت في أدائها على المصرف التي تدار من قبل إدارات منفصلة عن الملكية، ووجد أن تلك المصارف تحقق عائداً أعلى على الاستثمار أعلى، وهذا ما يؤثر إيجاباً على تخصيص الموارد في تلك المصارف الذي يكون على درجة أعلى من الكفاءة، ويعود ذلك إلى السبب القائل أن المدوين أقل استعداداً لتحمل المخاطرة من المالكين، وأخيراً، النجاح الإداري، ويكمن في العلاقة التي تربط بين الأفراد داخل المصرف، فالمصرف مكون من عدة أقسام، كل قسم يختص بأداء عمل معين، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تربط بين أعضاء كل قسم علاقة وثيقة، وهذه العلاقة من الضرورة بمكان أن تؤثر في ربحية المصرف.

هناك العديد من المؤشرات الشائعة المستخدمة في قياس ربحية المصرف بشكل عام، حيث يبرز في هذا المجال دور التحليل المالي، ومن بين الأدوات لاختبار الربحية سواء للمصرف التجلرية أو إسلامية على حد سواء، يكون باستخدام النسب المالية (مثل: نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة) التي تساعد في الحكم على ربحية مساهمي المصارف الإسلامية بالتحديد اعتماداً على المؤشرات المالية المختلفة (سلمان، 2013) =

### التضخم والربحية في البنوك:

إن مقياس الربحية سيبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المنظمات، وان عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب، يعرض وجودها واستمرارها للخطر. وتتأثر ربحية البنوك بالقوة السوقية التي تقاس بنسبة القروض المستحقة إلى ائتمان الدولة، وحجم البنك من حيث هيكل رأس المال، وطبيعة الأعمال، حيث أنها معرضة للمخاطر والحد المحدد لمدى كفاية رأس المال. مع زيادة الربحية، تكون البنوك قادرة على تقديم المزيد من القروض لعملائها وبالتالي تحسين فرص الأعمال في الاقتصاد (الدعاس، 2010) =

التضخم له تأثير عكسي على ربحية البنوك حيث أن ارتفاع التضخم يزيد من إجمالي التكاليف التي تتكبدها البنوك مما يؤدي إلى انخفاض في الأرباح. تتفاعل الأرباح مع أحجام المبيعات التي تتأثر بمستويات التكلفة التي تحددها الشركات وسياسات التسعير. يؤثر عدم اليقين بشأن التضخم على نظام الأسعار والكفاءة والموارد المتاحة للشركة، وبالتالي، يتم الحصول على أموال إضافية داخلياً وخرجياً لتغطية التكاليف المتزايدة، أن عدم اليقين للتضخم يشوه مستويات التسعير ويزيد من مخاطر الأعمال، مما يؤثر سلباً على الربحية (عشي، 2001).

تشير (بلجبلية، 2009) إلى أن التضخم هو متغير رئيسي يؤثر على الربحية بناء على الارتفاعات قصيرة المدى التي تُعزى إلى تسعير السلع مما تسبب في انخفاض مستويات المعيشة. تتحكم السياسات الحكومية في مستويات التسعير من خلال فرض إجراءات ضريبية تؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم في الاقتصاد. ومع ذلك، اقترحت أنه من أجل السيطرة على التضخم في السوق، ينبغي النظر في الحد من المؤة التنافسية من خلال الاحتكارات التي ترفع أسعار السلع والخدمات. لمواجهة هذه الآثار، اضطرت الشركات إلى زيادة أرباحها للتغويض عن انخفاض الاستهلاك. من أجل تحسين ذلك، تقوم الشركات بتحويل تكلفة التضخم إلى المستهلكين للحفاظ على التدفقات النقدية. كما أشار (Gillman، 2013) إلى أن التضخم يسبب عواقب وخيمة على القيمة الاقتصادية للسجلات المالية للشركة، والقيمة النقدية وجوانب الاستمرارية، وبالتالي تؤثر على الربحية.

### ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة سعادة وآخرون (2017) هدفت الدراسة إلى بيان أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية مساهمي المصرف الإسلامية الأردنية خلال المدة (2009-2015)، وقد تم اختيار الودائع الاستثمارية كمتغير مستقل لدراسة أثره في المتغير التابع (ربحية المساهمين) مقاساً بنصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة، وقد شملت عينة الدراسة كلاً من البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي اللولي. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة لتوظيف ودائع العملاء المطلقة والمقيدة (الحسابات الاستثمارية) في نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة (EPS) في المصرف الإسلامية الأردنية. أوصت الدراسة بضرورة اهتمام إدارات المصرف الإسلامية بصيغ التمويل والاستثمار باعتبارها بديلاً مناسباً لأدوات الدين التي تقوم عليها الصيرفة التقليدية، كما أوصت الدراسة بأن على المصرف الإسلامية العمل على إدراج الحسابات الاستثمارية المطلقة والمقيدة ضمن بند خاص في التقرير السنوية موضحاً لكيفية توزيع أرباح المودعين أصحاب تلك الحسابات والمصرف الإسلامي (المساهمين).

دراسة الخواجلة والخواجلة (2015) والتي هدفت إلى استقصاء أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل نمو عرض النقود، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدين العام الداخلي للحكومة لأكرية) على العائد في البنوك التجارية الأردنية مقاساً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، باستخدام عينة من البنوك التجارية الأردنية المرجلة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية 1990-2013. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel data اعتماداً على نموذج الأثر العشوائي Random effect والأثر الثابت Fixed Effect لتقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي لكل من معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل النمو في عرض النقد، ومعدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة لأكرية على العائد على الأصول (ROA)، في حين كان هناك أثر سلبي لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA).

دراسة مزيق (2014) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصرف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية، والمقلنة بين المصرف التجارية العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر على ربحيتها، وقد عاج الباحث دراسته بإتباعه المنهج الوصفي التحليلي، حيث أجريت هذه الدراسة على جميع العاملين في المصرف التجارية العامة والخاصة والبالغ عددهم 155 موظف في

المصرف العامة و 95 موظف في المصرف الخاصة، ونظراً لصغر حجم هذه العينة قام الباحث بتوزيع استبيان على جميع العاملين معتمداً في ذلك طريقة الحصر الشامل، وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ربحية المصرف التجارية السورية تتأثر بمجموعة من العوامل منها العوامل الداخلية والخارجية، تختلف درجة تأثير العوامل حسب أهميتها النسبية ولكن أكثرها تأثيراً هي الظروف الاقتصادية والسياسية وتوظيف الموارد والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية، بينما كان عمر المصرف وعدد الموظفين أقل العوامل تأثيراً. وتوصل الباحث إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين المصرف التجارية العامة والخاصة في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحيتها.

دراسة (Shukairi et al, 2012) هدفت إلى تحديد شكل العلاقة بين التضخم وأسعار الأسهم في الأردن، واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية من 1998-2007 واستخدمت الدراسة نموذج تحليل الانحدار لتحديد ما إذا كان هناك علاقة عكسية بين التضخم وأسعار الأسهم، وأظهرت النتائج أن ليس كل الشركات تعتبر الأسهم تحوط مثالي ضد التضخم، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط عكسية بين التضخم وأسعار الأسهم في بعض أسهم الشركات، في حين أن بعض الشركات الأخرى أظهرت وجود علاقة طردية طفيفة بين تغيرات سعر السهم والتضخم.

دراسة (Sehrish et al., 2011) هدفت إلى التعرف على العلاقة بين العوامل الخرجية المؤلفة من مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات أسعار المستهلك والتضخم)، مع العوامل الداخلية الخاصة بالمصرف (الموجودات والودائع والأسهم والقروض) و ربحية المصرف من خلال عدة مؤشرات منها: العائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق المساهمين (ROE)، والعائد على رأس المال العامل (ROWC)، واستخدمت عينة مكونة من أكبر خمسة عشر مصرفاً في باكستان للمدة من 2005-2009. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين العوامل الداخلية والعوامل الخرجية ومؤشرات الربحية لدى المصرف في باكستان، كما توصلت إلى أن العلاقة بين الربحية والموجودات مستقرة، ورتفع الربح كلما زداد حجم المصرف وأن المصرف في باكستان تستخدم الموارد والاستثمارات بكفاءة ونجاح من خلال المؤشرات المالية، وأن لدى هذه المصرف كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال مؤشر العائد على حقوق المساهمين، وهذا يؤكد على العلاقة بين حجم المصرف وأرباحه.

دراسة الطراونة (2009) هدفت إلى قياس أثر النسب المالية وهي (العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، نصيب السهم الواحد من الأرباح، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة المديونية، نسبة السيولة) على سياسة توزيع الأرباح النقدية في المصرف التجارية الأردنية للمدة الواقعة ما بين أعوام (2000-2006). أظهرت النتائج أن النسب المالية (العائد على حقوق المساهمين، العائد على الأصول، نسبة المديونية، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة السيولة) كان لها الأثر الإيجابي الأكيد على الأرباح النقدية الموزعة. وأوصت الدراسة إلى ضرورة التأكد والقناعة من قبل البنوك الأردنية بأهمية واستخدامات قائمة التدفقات النقدية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية وخصوصاً القرار المتعلق بتوزيع الأرباح، كما أوصت مستثمري سوق عمان المالية بالرجوع إلى بعض النسب المالية المستخدمة في الدراسة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

دراسة الرشدان (2009) هدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين العوامل المؤثرة على أداء البنك الإسلامي الأردني لتمويل والاستثمار و ربحية البنك مقاساً بمعدل ربحيته خلال الفترة (1980-2008). تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتحليل التباين أحادي الاتجاه. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول و ربحية البنك، وتأثير سلبي لكل من نسبة إجمالي الودائع ونسبة إجمالي المصرف على إجمالي الأصول، كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي القروض اللابوية إلى إجمالي الأصول و ربحية البنك مقاسة بالمقاييس المختلفة. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة استمرار البنك الإسلامي الأردني في استثمار ودائه في مشرب ذات جلوب اقتصادية.



### 3. الطريقة والإجراءات:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها ووصفاً لأداتها وصدق وثبات الأداة، وكذلك وصفاً للمتغيرات وإجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها من قبل الباحث للوصول إلى النتائج والتوصيات.

#### منهجية الدراسة:

البحث عبارة عن دراسة وصفية تحليلية تم إجراؤها كدراسة استقصائية على البنوك الإسلامية الأردنية حتى نهاية عام 2019. تضمن التحليل الوصفي شرحاً تفصيلياً لجميع مكونات المجتمع. كان هذا التصميم مناسباً لأن الدراسة تضمنت تحديداً متعمقاً لعلاقة السبب والنتيجة بين التضخم وربحية البنوك الإسلامية الأردنية وكيفية ارتباط المتغيرين ببعضهما البعض. أجريت الاختبارات التشخيصية للتأكد مما إذا كانت الافتراضات في النماذج الإحصائية محددة بشكل صحيح واختبار ما إذا كانت العينة متنسقة مع الافتراضات، مثل الخطية، الارتباط الذاتي، الخطية المتعددة، اختبارات الحالة الطبيعية والتوزيع لتحديد صحة وموثوقية أداة جمع البيانات. من خلال مقارنة توزيع الخطأ بنفس المتوسط والتباين لتصحيح فترات الثقة. في اختبار الدلالة، تم تفضيل ((Analysis of Variance (ANOVA)) في الدراسة لأنها فحصت الاختلافات بين وسائل عدة مجموعات مختلفة في وقت واحد. حدد اختبار t قوة العلاقة بين معدل التضخم والربحية وكذلك أهمية المتغيرات المستقلة والضابطة. كان معامل الارتباط (R) مقياساً للعلاقة الخطية بين المتغيرات. يقيس معامل التحديد ( $R^2$ ) نسبة التباين في مجموعة بيانات يتم حسابها بواسطة النموذج الإحصائي وفحص التحليل الوصفي لبيانات الاختبار، واختبار الفرضيات، وبالتالي سمح بجمع كمية كبيرة من المعلومات من مجموعة المجتمع الإحصائي قيد الدراسة بطريقة اقتصادية ضمن المتغيرات. لاعتقادنا بأن هذا هو النهج المناسب لمراجعة العلاقة بين معدل التضخم والربحية.

تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية SPSS، بهدف تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات.

#### مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع البحث من جميع البنوك الإسلامية الأردنية المسجلة حتى نهاية عام 2019، وهي: البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والبنك العربي الإسلامي النولي وبنك صفوة الإسلامي وكانت هذه دراسة تعداد وبالتالي لم يكن هناك أي عينات. جمع البيانات:

تم الحصول على البيانات الثانوية للتحليل من الإحصائيات والقوائم المالية للبنوك الإسلامية قيد الدراسة في الأردن للفترة (2015 – 2019). كانت البيانات المالية للبنوك الإسلامية التي تم الحصول عليها هي إجمالي الودائع وإجمالي الأصول والعوائد قبل الفائدة والضريبة والعائد على الأصول وحقوق المساهمين والعائد على حقوق الملكية ومؤشر مضاعف الملكية، كانت البيانات التي تم جمعها للسيولة هي الأصول المتدولة والمطلوبات المتدولة، وللرافعة المالية كانت الدين وحقوق الملكية، وللقدرة السوقية كانت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإيرادات، ولحجم البنك هو رأس المال والنتائج والأرباح. وتم الحصول على معدل التضخم السنوي من تقرير دائرة الإحصاءات العامة الأردنية وتقرير البنك المركزي الأردني.

#### الإحصاء الوصفي:

جدول (1) أدناه يظهر عرضاً إحصائياً لمتغيرات الدراسة، استخرجت البيانات من البيانات المالية للبنوك قيد الدراسة للفترة 2015 إلى 2019. وجدول (2) يظهر ملخصاً لهذه البيانات حيث بلغ متوسط معدل التضخم 2.14% بانحراف معياري 2.47، الربحية كما حددتها ROE كان متوسطها 11.42 بانحراف معياري 4.97 بلغ متوسط السيولة 29.5% بانحراف معياري 0.09،

## أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

كان للرافعة المالية متوسط 89.5% بانحراف معياري قدره 2.8، ولقوة السوق متوسط 6.53 بانحراف معياري 3.28، وأخيراً، كان متوسط حجم البنوك 9.33 والانحراف المعياري 0.27 من 15 ملاحظة.

جدول (1): توزيع مجتمع ومتغيرات الدراسة للفترة (2015-2019)

أسم البنك	الرقم	المتغيرات	2015	2016	2017	2018	2019
البنك الإسلامي الأردني	1	*INF	-0.88	-0.78	3.32	4.46	4.59
	2	Liq	0.28	0.32	0.33	0.27	0.28
	3	Lev	91.78	91.64	91.09	90.54	90.67
	4	MP	10.93	10.72	12.14	10.41	9.1
	5	SB	9.62	9.65	9.67	9.66	9.70
	6	ROE	15.66	15.76	14.44	12.66	13.34
البنك العربي الإسلامي الدولي	7	*INF	-0.88	-0.78	3.32	4.46	4.59
	8	Liq	0.46	0.39	0.35	0.32	0.32
	9	Lev	92.27	92.09	91.49	91.02	90.70
	10	MP	5.72	5.88	5.97	6.3	6.57
	11	SB	9.26	9.29	9.31	9.33	9.36
	12	ROE	11.90	14.77	16.50	16.45	16.07
بنك صفوة الإسلامي	13	*INF	-0.88	-0.78	3.32	4.46	4.59
	14	Liq	0.37	0.28	0.16	0.14	0.15
	15	Lev	82.86	85.60	85.58	87.40	87.67
	16	MP	2.01	2.93	3.04	3.09	3.06
	17	SB	8.89	8.96	8.98	9.05	9.19
	18	ROE	2.45	4.30	4.13	5.91	6.92

المصدر: التقرير السنوية للبنوك قيد الدراسة ودائرة الإحصاءات العامة / قسم الأسعار وتكاليف المعيشة - التقرير السنوية. (\* (2010 = 100%)

جدول (2): ملخص إحصائيات متغيرات الدراسة \*

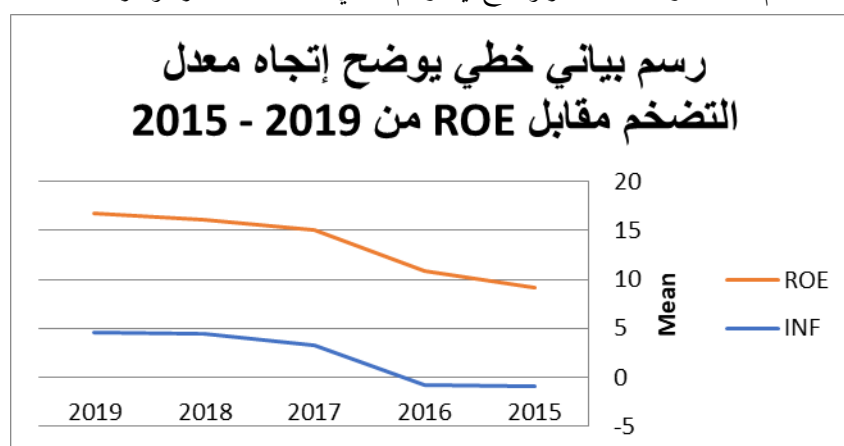
	Mean	Std. Deviation	Maximum	Minimum	Kurtosis	Skewness
Inflation Rate	2.142	2.467	4.59	-0.88	-2.039	-0.353
Liquidity	0.295	0.087	0.46	0.14	-0.007	-0.356

## أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

Leverage	89.493	2.820	92.27	82.86	0.193	-1.144
Market Power	6.525	3.276	12.14	2.01	-1.303	0.314
Size of Bank	9.328	0.272	9.70	8.89	-1.322	-0.052
ROE	11.417	4.968	16.50	2.45	-1.277	-0.0687

15 = n \*

يوضح الشكل (2) أدناه اتجاه التضخم والربحية كما تم تحديده من قبل ROE من 2015 إلى 2019، من الواضح أن معدلات التضخم كانت أقل في 2015، ثم ارتفعت في 2016 تلاها ارتفاع مضطرب للغاية 2018 قبل أن ينخفض بشكل طفيف في 2019. قيم التضخم أقل من الأرباح التي تحققها البنوك. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن القيم المرتفعة للتضخم مرتبطة بقيم الربحية المنخفضة والقيم الأقل للتضخم ترتبط بالقيم العالية للربحية. كما هو واضح في الرسم البياني أدناه أثناء صعود وهبوط معدلات التضخم.



شكل (2): رسم بياني يبين اتجاه معدلات التضخم مع الربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE

يوضح الشكل (2) كيف تأثرت ربحية البنوك بمعدلات التضخم المرتفعة على الرغم من خضوعها جميعاً لنفس متوسط معدل التضخم (2.14%)، وبالتالي فإن بعض البنوك الإسلامية تسجل أرباحاً مرتفعة بينما البعض الآخر حققت الحد الأدنى من الأرباح. حيث حقق البنك العربي الإسلامي الدولي أعلى متوسط ربح بلغ 15.14%، بينما سجل بنك صفوة الإسلامي أدنى متوسط أرباح بلغ 4.74% خلال نفس الفترة. كما نلاحظ أيضاً أن انخفاض بسيط جداً على معدل التضخم بين عام 2018 و 2019 أدى إلى ارتفاع ملحوظ على الربحية.

صلاحية البيانات:

تم إخضاع البيانات لبعض إجراءات الاختبارات التشخيصية كما هو موضح أدناه لتحديد صحتها.

الاختبار الخطي المتعدد:

لفحص وجود التعددية الخطية بين المتغيرات، تم استخدام عامل تضخم التباين (VIF) كما هو موضح في جدول (3) وهو يعبر عن حالة تداخل عال جداً بين المتغيرات وتوجد عندما يكون هناك ارتباط بين اثنين أو أكثر من المتغيرات في نموذج الانحدار، إذا لم يكن هناك تعدد خطي متعدد، فسيكون عامل VIF بين 1 و 10 وإذا كانت قيمة VIF أكبر من 10 فهي علامة على وجود علاقة ارتباط عالية وبالتالي هناك تعدد خطوط.

جدول (3): الاختبار الخطي المتعدد (VIF)

Collinearity Statistics						
	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
Constant	-	-	-	-	-	-
Inflation Rate	0.983	1.003	0.983	1.003	0.983	1.003
Liquidity	0.992	1.011	0.994	1.011	0.994	1.011
Leverage	0.968	1.013	0.987	1.010	0.978	1.009
Market Power	0.003	251.653	0.983	1.005	-	-
Size of Bank	0.003	252.243	-	-	0.991	1.012

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البحث 2020

نلاحظ أن المتغيرين قوة السوق ( $VIF = 251.6$ ) وحجم البنك ( $VIF = 252.2$ )، لذا تكون مترابطة بشكل كبير، وبالتالي كان هناك ارتباط خطي متعدد، وعليه اختار الباحث استبعاد قوة السوق وبالتالي فإن بقية المتغيرات كان لديها  $VIF$  يساوي تقريباً 1 بعد عملية الاستبعاد كما في جدول (4)

جدول (4): الاختبار الخطي المتعدد ( $VIF$ ) بعد استبعاد متغير قوة السوق

Collinearity Statistics		
	Tolerance	VIF
Constant	-	-
Inflation Rate	0.983	1.003
Liquidity	0.994	1.011
Leverage	0.978	1.009
Size of Bank	0.991	1.012

المصدر: الباحث اعتماداً على مخرجات البحث 2020

تحليل الارتباط:

يعرض الجدول (5) أدناه مصفوفة الارتباط للمتغير التابع والمتغيرات الضابطة، حيث أظهرت أن للعائد على حقوق الملكية ارتباط سلبي مع معدل التضخم ( $r=-0.092$ ,  $p<0.05$ )، وللعائد على حقوق الملكية والسيولة ارتباط إيجابي ( $r=0.161$ ,  $p<0.01$ )، كذلك ليس للرافعة المالية علاقة كبيرة مع العائد على حقوق الملكية ( $r=0.076$ ,  $p>0.05$ )، وكان لحجم البنك علاقة إيجابية مع متغير العائد على حقوق الملكية ( $r=0.334$  and  $p<0.001$ ).

جدول (5): نتائج تحليل الارتباط

	ROE	INFLATION RATE	LIQUIDITY	LEVERAGE	SIZE OF Bank
ROEPearson Correlation	1	-.092	.161	.076	.334

## أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

Sig. (2-tailed)		.018	.004	.120	.000
N	15	15	15	15	15

المصدر: الباحث اعتماداً على مخرجات الدراسة 2020

تحليل الانحدار واختبار الفرضيات

التحقق من الترابط الذاتي:

تم استخدام اختبار Durbin Watson لفحص وجود الترابط الذاتي في أخطاء نموذج الانحدار كما هو موضح في جدول (6)، كان هذا مهماً لأن وجود الترابط الذاتي بين أخطاء الانحدار يجعل المربعات الصغرى تقلل من المعاملات القياسية. عندما تكون قيمة Durbin Watson أقرب إلى 2، يتم تحقيق افتراض استقلالية المتغيرات في البيانات، القيمة هي 2.011 التي أظهرت غياب الترابط الذاتي.

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحديد تأثير معدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية كما هو محدد من قبل ROE وكذلك مساهمة المتغيرات الضابطة في تباين الربحية لدى البنوك الإسلامية الأردنية. حيث يبين  $R^2$  جزء التباين في العائد على حقوق الملكية التي تم وصفها من قبل المتغيرات (السيولة، الرافعة المالية، معدل التضخم، وحجم البنك). في هذا النموذج، يتم تفسير 35.6% من التباين الملحوظ في عائد حقوق الملكية من خلال الرافعة المالية والسيولة ومعدل التضخم وحجم البنك. تم إجراء تحليل الانحدار عند مستوى أهمية 5%.

جدول (6): نتائج اختبار الترابط الذاتي (Durbin Watson Statistics) والانحدار المتعدد

### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.597 <sup>a</sup>	.356	.337	2.24512	2.011

a. Predictors: (Constant), Size Of Bank, Inflation Rate, Liquidity, and Leverage

b. Dependent Variable: ROE

المصدر: الباحث اعتماداً على مخرجات الدراسة 2020

اختبارات الدلالة:

تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) لتحديد ما إذا كان النموذج أوضح بشكل كبير الانحرافات في المتغير التابع (ROE) كما هو موضح في الجدول (7)، يؤكد الجدول أن النموذج تنبأ بشكل كبير بالتغير الملحوظ في العائد على حقوق الملكية، ويستند هذا إلى اختبار F الخطي الانحداري الذي يحتوي على فرضية صفرية مفادها أن النموذج يفسر التباين الصغرى في المتغير التابع. ولكن في هذه الحالة، يعد اختبار F مهماً للغاية، وبالتالي يمكننا أن نفترض أن النموذج يفسر مقداراً كبيراً من التباين في ROE.

جدول (7): تحليل التباين (Analysis of Variance)

### ANOVA

--	--	--	--	--	--

## أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	224.863	5	89.263	18.04	.000 <sup>b</sup>
Residual Total	783.711	15	3.063		
	1008.574	10			

إعداد: الباحث اعتماداً على المخرجات 2020

معاملات النموذج:

أظهرت نتائج معاملات الانحدار نموذج ROE كمتغير تابع ورافعة وسيولة ومعدل تضخم وحجم البنك كمتغيرات ضابطة. تم تحديد معدل التضخم ليكون له علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع ROE ( $P < 0.01$ ) وقد وجد أن كل من السيولة وحجم البنك لها علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مع ROE ( $P < 0.01$ ), زيادة الوحدة الواحدة في معدل التضخم تؤدي إلى انخفاض 0.360 وحدة في العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية, بينما أدت زيادة الوحدة الواحدة في السيولة إلى 0.018 وحدة, والرافعة المالية إلى 0.011 وحدة, وحجم البنك إلى 0.321 وحدة في العائد على حقوق الملكية كما هو موضح في جدول (8).

جدول (8): معاملات الانحدار (Regression Coefficients)

Model	Unstandardized Coefficients		T	Sig.
	B	Std. Error		
1 (Constant)	1.570	1.005	1.013	.008
Inflation Rate	-.360	.153	-1.251	.003
Liquidity	.018	.003	2.043	.000
Leverage	.011	.008	1.021	.134
Size of Bank	.321	.046	6.018	.000

وعليه يصبح النموذج كالتالي:

$$ROE = 1.570 + 0.018 \text{ liquidity} + 0.011 \text{ leverage} + 0.321 \text{ size of Bank} - 0.360 \text{ inflation rate.}$$

نتائج الفرضيات:

بناءً على النتائج السابقة حول أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة 2015-2019، وبعد تحليل بيانات الدراسة، والإجابة على اختبار الفرضيات التي وردت فيها، فقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

## أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

ولاً: الفرضية الرئيسية: يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.  
ثانياً: الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر السيولة.
2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر الرافعة المالية.
3. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر حجم البنك.
4. لم يتم إثبات وجود أم عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية مقاسة بمؤشر قوة السوق لاستبعاد هذا المؤشر من الدراسة لوجود ترابط خطي متعدد كبير بين قوة السوق وحجم البنك.

### 4. مناقشة النتائج:

أثبتت الدراسة وجود تضارب في ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، حيث يوضح متوسط العائد على حقوق الملكية 11.42% وانحراف معياري 4.97 كيف كان هناك اختلاف في مستوى أرباح البنوك المختلفة خلال الفترة قيد الدراسة من 2015-2019، حيث سجل بنك صفوة الإسلامي أرباحاً متدنية تصل إلى 2.45% عام 2015 بينما كانت أفضل ربحية حققها البنك العربي الإسلامي اللوولي 16.50% عام 2017، هذا مؤشر على مدى مكافحة البنوك لإبقاء نفسها في السوق بسبب ارتفاع معدلات التضخم في البلاد. متوسط معدل التضخم البالغ 2.14% لمدة خمس سنوات كما تبين من هذه الدراسة يؤثر على ربحية البنوك مقاسة بالعائد على حقوق الملكية. وبالبحث في متغيرات أخرى مثل السيولة ونسب الرافعة المالية وجد أن العديد من البنوك الإسلامية الأردنية تؤدي أداءً متواضعاً مقارنة بالبنوك التجارية والقطاعات الاقتصادية الأخرى حيث ترتبط الرافعة المالية العالية بتوضيح حجم الديون من قبل البنوك نسبة إلى أصولها، وهي خصائص معظم البنوك في الأردن وقد أظهرت الدراسة أن متوسط الرافعة المالية قد بلغ 89.5% بانحراف معياري 2.82 وهي أكثر من الثلثين وتعتبر نسبة مرتفعة جداً. كما وجدت الدراسة أن متوسط نسبة السيولة لجميع البنوك أقل من 50% (29.5%) مما يعني أن جميع البنوك لا يمكنها الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

قدمت الدراسة العلاقة القائمة بين العائد على حقوق الملكية ومعدلات التضخم التي تعاني منها البنوك الإسلامية الأردنية وقد لوحظ وجود علاقة عكسية بين المتغيرين كما بين العامين 2017 و 2018 على سبيل المثال حيث مع ارتفاع معدل التضخم من 3.32 إلى 4.46 انخفض بالمقابل العائد على حقوق الملكية لكل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي اللوولي. كما لوحظ أنه على الرغم من حقيقة أن جميع البنوك الإسلامية الأردنية تخضع لنفس معدل التضخم المتوسط (2.14%)، إلا أن بعض البنوك تحقق أرباحاً مرتفعة تصل إلى 16.5% بينما تسجل بنوك أخرى أرباحاً منخفضة تصل إلى 2.45%.

أثبتت الاختبارات التشخيصية لافتراضات الانحدار المتعدد وجود علاقة خطية متعددة الخطورة بين قوة السوق وحجم البنك، مما جعل الباحث يسقط قوة السوق من مزيد من التحليل. في مصفوفة تحليل الارتباط، تبين وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومعدلات التضخم ( $r = -0.092$ ) وهو ما يعني ضمناً أن القيم الأعلى لمعدلات التضخم ترتبط بالقيم الأقل

## أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

لعائد حقوق الملكية. وتم ملاحظة اتجاهات متوسط معدل التضخم مقابل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية والسيولة ( $t=0.161$ )، وترتبط البنوك الإسلامية الأردنية ذات السيولة العالية برباح أعلى من غيرها من البنوك لأنها تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل أفضل، وأخيراً، تم العثور على علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وحجم البنك ( $t=0.334$ )، حيث ترتبط البنوك الإسلامية ذات الأحجام الكبيرة من حيث هيكل رأس المال وحجم الموجودات برباح أعلى. إلا أنه ومع ذلك فقد أثبتت الدراسة أن حجم البنوك الإسلامية الأردنية صغير في المتوسط والذي لا يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الربحية.

في تحليل الانحدار، أثبتت الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومعدل التضخم حيث أظهرت الدراسة بأن زيادة الوحدة الواحدة في معدل التضخم يقلل من العائد على حقوق الملكية بمقدار  $-0.092$ . ويمكن ربط ذلك بسهولة بانخفاض الربحية الملحوظ في البنوك الإسلامية بسبب معدلات التضخم المرتفعة التي لوحظت في البلاد خلال الخمس سنوات قيد الدراسة.

### 5. التوصيات

استناداً إلى معدل التضخم المرتفع وتأثيره على ربحية البنوك، يجب على واضعي السياسات في البنوك الإسلامية الأردنية وضع استراتيجيات أفضل لمواجهة تأثير التضخم للسماح برباح مستدامة وجذب المستثمرين ومنع تصفيتها وذلك من خلال خلق تولد بين مختلف المصادر النقدية للتقليل من المخاطر المختلفة خاصة مخاطر التضخم لزيادة ربحيتها وبالتالي الحفاظ على استثماراتها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تساعد نتائج هذه الدراسة البنك المركزي الأردني على وضع سياسات أفضل لتثبيت معدلات التضخم إلى أدنى قيمة لا تؤثر بشكل كبير على ربحية البنوك الإسلامية بشكل خاص والبنوك التجارية والسوق المالي بشكل عام. قد يستفيد المستثمرون من خلال توقع مقارن معدل التضخم والربحية لأن انخفاض معدلات الإقراض يقلل من تكاليف الاقتراض وهذا سيحجج شراء المزيد من السلع والشركات للاستثمار من أجل تحسين الناتج والربحية. سيحصل الباحثون على مزيد من المعلومات حول العلاقة بين التضخم والربحية في سياق البنوك الإسلامية في الأردن.

### 6. المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

بلجبلية، سمية (2009)، أثر التضخم على عوائد الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 65-67  
دبابش، محمد نجيب، وقلوري طروق (2013)، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، بحث مقدم للملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والمقام بجامعة الوادي، الجزائر، للفترة من 5-6 أيار 2013، ص 7  
الدعاس، أحمد عبدالله (2010)، إدلة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 37، العدد 1، ص 97  
ديبونة، محمد (2017)، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية.



- الخراطة، احمد، والحوالدة، محمد (2017)، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية للفترة (1990 - 2013)، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد (21) العدد (1).
- الرشدان، مها عبد الرحمن (2009)، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية: حالة البنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.
- سعادة، عبدالله، والميداني، هشام، والشاعر، باسل (2017)، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين "دراسة تطبيقية على المصرف الإسلامية الأردنية" المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد (13)، العدد (2)، عمان، الأردن 267 - 285
- سعيد، بنان محمد (2006)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية - دراسة حالي للبنك الإسلامي الأردني وبنك لبركة الإسلامي للفترة (1992 - 2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص 46-49
- سلمان، عماد عبد الستار (2013)، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصرف التجارية، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، المجلد 8، ص 122
- الطرونة، هاني محمد سلمان (2009)، أثر النسب المالية في تحديد سياسة توزيع الأرباح النقدية في البنوك الأردنية (2000 - 2006)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- الطويل، عمار أكرم عمر (2008)، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر - دراسة تطبيقية على المصرف التجارية الوطنية في قطاع غزة - رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 15.
- عشي، عادل (2001)، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 35.
- علي، محمود محمد (2014)، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصرف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، ص 542
- الكروي، بلال نوري (2015) تقييم ربحية المصرف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد الرابع والعشرون، 1 - 24
- المصري، رفيق يونس (2009)، آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، دار المكتبي، الطبعة الثانية، ص 7.
- المطيري، مشعل جهز (2011)، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية إدلة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الموسوي، حيدر يونس كاظم (2009)، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية - الأردن والسعودية حالة تطبيقية للفترة (1990-2007)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدلة والاقتصاد، العراق.
- التقرير السنوية للبنوك قيد الدراسة 2015 - 2019
- تقرير البنك المركزي الأردني.
- تقرير دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Akhtar, Muhammad Farhan, Ali, Khizar and Sadaqat, Shama (2011), Factors Influencing the Profitability of Islamic Banks of Pakistan , **International Research Journal of Finance and Economics** - Issue 66, P130.
- Ball, R. J. (2008). **The Keynesian theory of inflation. In Inflation and the theory of money** (2nd ed., pp. 62-80). New Brunswick, NJ: Aldine Transaction.
- Comley, P. (2015), **Inflation Matters: Inflationary Wave Theory, its impact on inflation past and present and the deflation yet to come**. London: Pete Comley.
- Gillman, M. (2013), **Inflation theory in economics**, Routledge Press, New York, pp. 299-315.
- Slawson, W. D. (2015), **The new inflation: The collapse of free markets**. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Investopedia, Retrieved 26/7/2020, <https://www.investopedia.com/terms/i/inflation.asp>
- Sehrish Gu, Faiza Irshad, Khalid Zaman,(2011), Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan, **The Romanian Economic Journal**, XIV, no. 39.
- Shukairi, N. M., Al Safi, W., AbdulBaset, H., M., Abo-Orabi, M. (2012) the relationship between inflation and stock prices(a case of Jordan), **International Journal of Research and Reviews in Applied Sciences** 10(1) 46- 52.